# مضمون الفينتك من منظور قانوني

**م.د. لنجه صالح حمه طاهر**
Lanja.tahir@alqalam.edu.iq
**قسم القانون- كلية القلم الجامعة - كركوك**

# FINTECH CONTENT FROM A LEGAL PERSPECTIVE

**Lecturer. Dr. Lanja Salih Hama Tahir**
**Al-Qalam Universtiy College- Kirkuk**

**المستخلص**

في ظل تفشي فيروس كوفيد١٩ وما فرضته من حالة حظر تام التي تسببت في وقف حركة العالم وتعطيل تام لأغلب مؤسسات الدول والقطاعات الخاصة فيها، تمكنت الفنتك من أن تعيد الحياة مرة أخرى إليها من دون الإخلال بمتطلبات التباعد الاجتماعي من خلال تقديم الخدمات المالية بأحدث التقنيات المبتكرة الى أي شخص في أي مكان في العالم ومن أي فئة اجتماعية دون أن يتحرك من مكانه وبنقرة زر واحدة، ونتيجة لهذه الأهمية نجد لزاماً علينا أن نخوض غمار البحث في هذه التقنية بسبب أهميتها المتزايدة والمتصاعدة للوقوف على ماهيتها ومفهومها من الناحية القانونية بعد أن أصبحت الشغل الشاغل لأغلب دول العالم وخاصة المتقدمة منها.

**الكلمات المفتاحية:** مصطلح الفنتك– التكنولوجيا المالية– التقنيات

**Abstract**

At the time of the outbreak of the Covid -19 virus, the movements of the world halted due to the total curfew. Most state institutions and their private sectors were disrupted. At this crucial time "Fintech" was able to bring life back to the systems, without violating the requirements of Social Distancing. It succeeded in providing financial services with latest innovative technologies to anyone anywhere in the world. It also proved beneficial for social groups to work together without moving from their place. This was all possible with a click of a button. As a result of this importance, we find it necessary to delve into the research of this

technology. The escalating and increasing prominence gives reason to find out what it is and what are its concepts from a legal point of view. With consideration that it has gained prime position in most countries especially the advanced ones of the world.
Keywords: Fintech, financial technology, technology

**المقدمة**

إنَّ معرفة مضمون أية فكرة أو مصطلح يستدعي العلم بكل ما من شأنه أن يدخل في هذا المضمون، فمن خلال الوقوف على مفهومه، وتحديد عناصره سنتمكن من تحديد أركانه، ومن ثم الوصول الى أهدافه. ولا يخفى أنَّ الفينتك اليوم، ليست مصطلحا عادياً.. بل هي فكرة واختراع ذاع صيتها في السنون العشر الأخيرة وبالضبط بعد الأزمة المالية العالمية سنة٢٠٠٨، ولمع نجمها في عالم الاقتصاد والقطاع المالي لدورها الفعال في تطوير آلية الخدمات المالية على أرض الواقع، فضلاً عن تسهيل جميع عملياتها المختلفة، لذا ومن أجل الإحاطة علماً بهذا العالم، ومعرفة مفهوم هذه التقنية؛ وجدنا ضرورة حتمية في البحث عن مضمونها، وتسليط الضوء على الجانب القانوني منها كي نكون على بينة تامة بماهيتها، وعلى النحو الذي يكون واضحاً للباحث القانوني.

١- أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من المكانة التي تحتلها الفينتك في الوقت الراهن بشكل عام في جميع الدول بسبب التطورات التي أحدثتها في قطاع الخدمات المالي، والثورة التكنولوجية التي حققتها، وبسبب هذه المكانة نجد لزاماً علينا أن نوضح مضمونها على أمل أن تخوض الدولة العراقية التجربة في هذا العالم الولاّد وبلا انقطاع.

٢- هدف البحث: يهدف البحث الى تكوين فهم شامل عن التقنية المالية على الصعيد القانوني للمستقصي عن مضمونها.

٣- إشكالية البحث: تكمن مشكلة البحث في عدم وضوح مضمون مصطلح الفنتك لدى الكثير من الباحثين القانونيين، بسبب قلة الدراسات القانونية أو انعدامها إن صح القول؛ حول هذا المصطلح على الرغم من أهميتها الكبيرة ونموها المستمر.

٤- منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستنباطي لمصطلح الفينتك والخوض في تفاصيلها لبيان خصائصها وأهدافها، والمنهج الفلسفي بهدف الوصول لفحوى ومضمون الفنتك ولتوضيح بعض المفاهيم الشائكة حول هذا الموضوع.

٥- هيكلية البحث: سنقسم البحث الى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول تعريف الفنتك وفي المبحث الثاني خصائص الفنتك، أما المبحث الثالث والأخير فسنخصصه لأهداف الفنتك ثم نختم دراستنا بخاتمة نبين فيها أهم ما توصلنا اليه من استنتاجات وتوصيات.

## المبحث الأول

## تعريف الفنتك

إن التعرف على الفنتك وتوضيح معناها والاحاطة علماً بمفهومها لا يتم الا بالولوج في معناها اللغوي والاصطلاحي ومن ثم عناصرها، لذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم الفنتك أما المطلب الثاني فسنتناول فيه عناصر الفنتك وكما يأتي:-

### المطلب الأول

### مفهوم الفنتك لغةً واصطلاحاً

سنسلط الضوء في هذا المطلب على تعريف الفنتك لغةً واصطلاحاً بغية التوصل الى المفهوم الأشمل لاصطلاح الفنتك، وعليه سنقسم هذا المطلب الى نقطتين وكما يأتي:-

**أولاً:- الفنتك لغةً:** إنَّ مصطلح الفنتك خرج باندماج العنصرين المكونين له المالية(financial) -فن- والتقنية(technology) -تك- لتصبح فنتك والتي تعني التقنية المالية؛ وبالتالي لتعريفها من حيث اللغة يتوجب علينا ان نجزأ هذا المصطلح لنعرف أصله ومعناه اللغوي الوارد في المعاجم الخاصة باللغة بما يعني أن ندلي بتعريف لكل كلمة منها على حدة.

إنَّ كلمة التقنية، هي من الكلمات الدخيلة في اللغة والتي ليست لها جذور في معاجم اللغويين العرب. وهي اسم للطرق العملية المحددة التي يزاولها الأفراد للحصول على

نتائج معينة، واسم للطرق المستنبطة من المعرفة العلمية[١]. ومع ذلك يمكن تنسيبها الى كلمة ت ق ن – (إتقان) الأمر أي إحكامه[٢]؛ أتقنَ عمله أحكمه، والتِقْن الرجل متقن الحاذق، ومنه التقني وهو المنسوب الى التقن. والتقني هي صفة تطلق على كل كيفية فنية، أو علمية أو صناعية تمكن من اتقان العمل وأحكامه.

أما كلمة المالية فهي اسم مؤنث منسوب الى المال، والمالُ هو كل ما يملكه الفَرْدْ أو تملكه الجماعة من متاعٍ، أو عقار أو نقود أو حيوان، أو عُروض تجارةٍ؛ وجمعها: أموالٌ ويُقال ما أَمْوَلهُ: أي ما أكثَرَ مالُهُ؛ وفي التنزيل العزيز: "وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى"[٣]. والنسبة الى المال المالية، فيقال: وزارةُ المالية، وهي التي تضبط كل ما يتعلق بشؤون الدولة المالية[٤].

**ثانياً:– الفنتك اصطلاحاً:** نظراً لحداثة هذا المصطلح فقد يبدو أنَّ هنالك صعوبة في الاتفاق على تعريف واحد مقبول للمعنيين في الشأن القانوني بشكل عام والمالي بشكل خاص، لذا سنحاول أن نستعرض التعريف الاصطلاحي لها في الدراسات الحديثة التي تناولتها.

فيعرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا على أنها: "الابتكار في مجال الخدمات المالية من لدن الداخلين الجدد المتنافسين مع اللاعبين الحاليين في القطاع المالي والذين استطاعوا اصدار نماذج جديدة مثل العملة الرقمية بت كوين"[٥]. ويلاحظ على هذا التعريف أنه اعطى نموذج لأهم صور استخدام تقنية فنتك والمتمثلة باستخدام العملات الرقمية حيث ركز هذا التعريف على الصورة الجديدة لتقديم الخدمات المالية

---

[١] د.جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، ج١، ط١، منشورات ذوي القربى، قم، ٢٠٠٦، ص٣٣٠.

[٢] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٧٨.

[٣] الآية ١٧٧، سورة البقرة.

[٤] عبد الحق الكتاني: المغني معجم اللغة العربية، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، ٢٠١٣، ص٤٧٩.

[٥] Sadłakowski, Dominik, Sobieraj, Anna,” The development of the FinTech industry in the Visegrad group countries, World Scientific News, 2017, vol 85.

من قبل اللاعبين الجدد باعتماد العملات الرقمية لتقديم الخدمات المالية عبر تقليص استخدام الطرق التقليدية في تقديم الخدمات المالية قدر المستطاع واتباع الأسلوب التقني الحديث الأكثر سهولة في التعامل والذي يكون عبر العملة الرقمية بدلاً من العملة الورقية.

وتعرفها بعض المعاهد البحثية المتخصصة في مجال الرقمنة بأنها: "تعبر عن الابتكارات والاختراعات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تبديل الأموال وتحويل العملات وحسابات نسب الفائدة والارباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"[١]. ويؤخذ على هذا التعريف أنه جاء مطولاً وأقحم في التعريف العمليات التي تتولى القيام بها هذه التقنية بدلاً من توضيح معناها بشكل مختصر.

كما وتعرف تقنية الفنتك بأنها: "هندسة مالية متطورة، تعتمد على تطوير وابتكار منتجات او خدمات او عمليات مالية باستخدام واستغلال كل ما اسفرت عنه التكنولوجيا من هواتف ذكية وشبكات الانترنت وعملات مشفرة"[٢]. ويلاحظ على هذا التعريف أنَّه جاء مبسطاً وموضحاً لماهية الفنتك ووظيفتها.

أما شركة مارمور مينا انتلجنس الكويتية فقد عرفت تقنية فنتك على أنها: "ظاهرة تصف الإمكانات المشتركة بين الخدمات المالية والقطاعات التقنية حيث تقوم شركات التقنية الناشئة والشركات الحديثة بالدخول الى الأسواق بابتكار او تغيير الأسواق او الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المالية التقليدية"[٣]. ولنا على هذا التعريف ملاحظة وهي

---

[١]) ايمان بومود وعواطف مطرف وشافية شاوي: ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الاسلامية العربية، بحث منشور في مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد١٠، ع١، ٢٠٢٠، ص٣٣٦.

[٢]) بباس منيرة وفالي نبيلة: الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية- دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي-، بحث منشور في المجلة الدولية للمالية الريادية، جامعة السطيف، الجزائر، المجلد١، العدد٣، ٢٠٢٠، ص٤١.

[٣]) تقرير شركة مارمور مينا انتلجنتس المقدم الى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، يونيو ٢٠١٩، ص٥، متاح على موقع المؤسسة www.Kfas.org

أنه يمكن تقديم الخدمات المالية من دون الاعتماد على شركات مالية كما هو الحال في ابل بي(Apple pay) والي بي(Ali pay) فلا يشترط لاعتماد هذه التقنية وجود شركات تقنية متخصصة بل يمكن للدولة ان تتولى بنفسها تقديم هذه الخدمات من دون اللجوء الى الشركات التقنية الكبرى، واذا ما كانت هناك صعوبة في تقديم التقنية فيمكن ابرام عقد شراء التكنولوجيا من الشركة.

وعليه يمكننا من جانبنا أن نعرف الفنتك على أنَّها: توظيف التقنية في مجال الخدمات المالية باستخدام كل ما أنتجته التكنولوجيا بغية تحسين الخدمات المالية التقليدية وتطوير النظام المالي تحقيقاً للصالح والنفع العام.

## المطلب الثاني

## عناصر الفنتك

من خلال التعريف الذي أوردناه لمصطلح الفنتك يمكننا أن نستخلص مجموعة من العناصر التي باجتماعها يتكون هذا المصطلح وهي:-

**أولاً:- توظيف التقنية في مجال الخدمات المالية:** يقوم الفنتك على أساس ادخال التقنية في عالم التعاملات المالية والخدمات المالية التي تقدمها الدولة لمواطنيها من رواتب وأجور والتزاماتها المالية الأخرى، فبدلاً من أن تعتمد على أساليبها التقليدية في تقديم خدماتها المالية تلجأ الى توظيف التقنية في مجال خدماتها المالية مواكبةً للتطور التكنولوجي وتطويراً للنظام المالي فيها، فكل خدمة فيها جانب مالي سواء أكانت الدولة هي الملزمة به أم الفرد تستطيع الدولة ومن خلال هذه التقنية أن تسهل تقديمها وحصول المواطنين والأفراد عليها، فالخدمات المالية التي تقوم الدولة بتقديمها والنابعة من التزامها بالإنفاق والدفع استنادا إلى إحدى مصادر الالتزام المتعارف عليها وهي(القانون والعقد والإرادة المنفردة والكسب دون سبب والعمل غير المشروع)[1] تستطيع الدولة أن تقدمها وأن تفي بها عبر هذه التقنية مثل التحويلات المالية وعمليات

[1]) د. عبد الرزاق احمد السنهوري: الوجيز في شرح القانون المدني، ج١، نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة، ١٩٦٦، ص١٢ وما بعدها.

الدفع والتسوية والاستثمار ومن دون العمل مع شركة مالية[١]، فمثلاً أن تقوم الدولة بصرف وتوزيع رواتب موظفي الدولة وأجور العاملين لديها الكترونياً كما تفعل الآن عن طريق بطاقات الماستر كارد والكيو كارد؛ ولكن بدلاً من أن تمنحها لشركات أهلية تتولى الدولة هي بنفسها عملية الصرف والتوزيع وبتبني هذه التقنية مع توفير جميع مستلزماتها من توظيف موظفين مختصين في التكنولوجيا واستخدام الأنظمة المتقدمة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها.

أما الخدمات الأخرى والتي لا تكون مالية بحتة لكن فيها جانب مالي والمتمثل بالدفع من قبل الأفراد بغية الحصول على هذه الخدمة كالتقديم على معاملات الحصول على جواز السفر أو البطاقة الوطنية أو هوية الأحوال المدنية؛ فالمعلوم أن هذه الخدمات تكون بمقابل مالي يلتزم الفرد بدفع رسومها حتى يتمكن من الحصول عليها، فهنا بإمكان الدولة أن توظف التقنية في تقديم هذه الخدمات للمواطنين بحيث يقدم الفرد المعاملة الكترونياً عبر البرامج المخصصة له وأن يدفع الرسم المالي من خلال البرنامج أيضاً عبر إحدى طرق الدفع الإلكتروني ليتمكن لاحقاً وبعد تحديد الموعد من استلام جواز سفره او هويته او بطاقته الوطنية وكذا الحال بالنسبة لمعاملات الأوراق الرسمية الأخرى ايضاً كعقود الزواج وشهادات التخرج بالنسبة للطلبة ودفع الرسوم الدراسية بل حتى تحصيل الديون الحكومية والضرائب بجميع أنواعها.

**ثانياً:- استخدام كل ما انتجته التكنولوجيا:** تقوم الفنتك على أساس توظيف التقنية لتقديم الخدمات المالية باستخدام كل ما أنتجته التكنولوجيا من الهواتف المحمولة والأجهزة الذكية وشبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والعملات الرقمية....الخ. حيث تستطيع الدولة أن تقدم خدماتها المالية وغيرها عن طريق الهواتف الجوالة والأجهزة الذكية من خلال إنشاء تطبيقات خاصة بتقديم الخدمات المالية يمكن تحميلها على الهاتف المحمول أو الأجهزة الذكية الأخرى كاللابتوب أو الايباد، مثل تطبيق البنك المحمول الذي تعتمده أغلب دول العالم. حيث يمكن من

[١]) مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، مصدر سابق، ص١٥٣.

خلال هذا التطبيق القيام بمختلف العمليات المصرفية والتحويلات المالية وجميع عمليات الدفع، فالدولة تستطيع أن توزع رواتب موظفيها وأجور العاملين لديها من خلال تحويلها الى حساباتهم البنكية بحيث يكون لكل فرد رقم حسابي في البنك ومن خلال هذا الحساب يستطيع القيام بكافة العمليات المالية من استلام الراتب ودفع الأقساط الدراسية والضرائب والرسوم والغرامات وفواتير الماء والكهرباء وتقديم معاملة الحصول على القرض. كما يساعد ايضاً في التخلص من الإجراءات الإدارية الروتينية المعقدة وتسهم في تقليص نفقات الدولة والحفاظ على سلامة المواطنين الصحية لاسيما في ظل هذه الجائحة التي تتطلب الالتزام بالتباعد الاجتماعي إذ تمكنهم هذه التقنية من إتمام جميع معاملاتهم والتمتع بخدمات الدولة وهم في بيوتهم ضاربين بذلك عصفورين بحجر التمتع بخدمات الدولة والحفاظ على سلامتهم الصحية.

ويمكن للدولة أن تتبنى العملات الرقمية لتسهيل تقديم خدماتها المالية تصدر عن بنكها المركزي دون أن ترتبط بالعملة الرسمية المعروفة فيها بل بعملة جديدة مشابهة للعملات المشفرة كالبتكوين ونظيراتها غير أن الفرق أنها تصدر عن الجهة المسؤولة عن النقد في البلاد بحيث تستفيد من مزايا العملات المشفرة وتقلل من مساوئها مثل عملة(بترو) التي أصدرتها دولة فنزويلا[1].

**ثالثاً: تحسين الخدمات المالية التقليدية:-** يهدف الفنتك إلى تحسين الخدمات المالية التقليدية عبر تطويرها أو بابتكار تطبيقات إضافية جذرية، ففي ظل التطور التكنولوجي الراهن باتت الأساليب التقليدية التي تستخدمها الدولة في تقديم خدماتها المالية لا تنسجم والوضع الراهن، ون صح القول في ظل تفشي فيروس كورونا وما رافقه من فرض حظر تجوال عالمي، فلا يعقل أن تتوقف المرافق العامة في الدولة عن أداء خدماتها لأن هذا يؤدي الى انهيار اقتصاد الدولة وهلاكها بل ينبغي عليها أن تطور وتحسن من أساليبها وطرقها التقليدية التي تتبعها منذ مئات السنين في تقديم خدماتها

[1]) د. أحمد خلف حسين الدخيل: العملات المشفرة بين التجريم والتنظيم، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد١، ع١، ٢٠٢٠، ص٣٢٥.

واستخدام ما يواكب التطور التقني العالمي بصورة تدريجية وحسب امكانياتها تمهيداً للاستخدام والتوظيف الأمثل للتقنية المالية وهذا لا يتم إلا بتبني الفنتك وتقنياتها.

**رابعاً:- تطوير النظام المالي:** من المؤكد أن تبني الدولة لتقنية الفنتك في تقديم خدماتها المالية سيؤدي بالمحصلة الى تطوير النظام المالي فيها، فاعتماد الدولة لأساليب وآليات جديدة ومبتكرة لتحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة واعتماد وتنفيذ الموازنة العامة سيسهم حتماً في تطوير نظامها المالي، لأن الطرق التقليدية القديمة المتبعة في إدارة النظام المالي تقف عائقاً أمام تطور النظام المالي الذي يشكل انعكاساً للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني في الدولة، وطالما أن دور الدولة قد تغير من حارسة الى متدخلة فمنتجة وما رافقها من تغيير أهدافها في الإنفاق والإيراد حيث باتت الدول تسعى من خلالها الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية[١].

إن الفنتك تسهم في تقليص النفقات التقليدية التي لا يترتب على انفاقها أية زيادة في الخدمات العامة أو اشباع للحاجات العامة بل هي زيادة رقمية ومستمرة، فهي تقلص من نفقات أثمان مشتريات الدولة الضخمة المبالغ والمتمثلة بشراء أدوات مكتبية وقرطاسية وأجهزة كهربائية ومواد غذائية كما وتقلص من عدد الأبنية الضخمة وما تحتاج من عناية وحماية من الاندثار وترميم سنوي، فبدلاً من أن تنفق الدولة أموالها على هذه الأمور تنفقها على إنشاء البنية التحتية اللازمة لتقنيات الفنتك والتي قد تكون ضخمة في بدايتها غير أنَّها لا تكون مكررة وغير هادفة كالنفقات التقليدية، كما أنَّ تحصيل الإيرادات الضريبية والرسوم العامة والديون الحكومية وإيجارات أراضي الدولة وممتلكاتها وغيرها من الإيرادات العامة بأبسط الوسائل وأقلها تكلفة يؤدي الى تطوير النظام المالي للدولة.

**خامساً:- تحقيق النفع العام:** إنَّ الثابت هو أنَّ الدولة ملزمة بالإنفاق على الخدمات العامة لإشباع الحاجات العامة، والمعلوم أن حاجات الأفراد في تزايد مستمر، وكلما

[١] لنجه صالح حمه طاهر: صناديق الثروة السيادية وتطبيقاتها في العراق-دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٠، ص١٩٢.

تقدم العلم والتكنولوجيا كلما زادت حاجات الأفراد وهذا يعني أنَّ على الدولة أن تحسن أو تغير من خدماتها بحيث تكون قادرة على تلبية هذه الحاجات. وإذا ما أخذنا على سبيل المثال الوضع الراهن المتمثل بتفشي جائحة كورونا وما تطلب من فرض حظر تجوال عام بغية السيطرة عليه والحفاظ على أرواح المواطنين بحيث قررت أغلب الدول بغلق المحلات العامة والمطاعم والمدارس والجامعات؛ فأصبح التدريس عن بعد عبر استخدام المنصات الإلكترونية وإنشاء الصفوف الالكترونية، وعمليات بيع وشراء السلع الكمالية تباع وتشترى عبر صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، ووجبات الطعام تشترى عبر مواقع المطاعم على صفحات الفيسبوك والانستغرام وغيرها الكثير من التفاصيل اليومية التي كانت تقضى بطريقة عادية باتت اليوم تتم الكترونياً عبر استخدام التكنولوجيا، وطالما الحاجة العامة باتت تلبى وتشبع إلكترونياً في ظل الظروف الصحية الراهنة والتطور التكنولوجي الراهن بسبب اعتماد أغلب الأفراد للتقنية الحديثة في قضاء حوائجهم، فعلى الدولة أن تواكب هذا التطور لتحقق الصالح العام، لأن في أتخاذ هذا الأسلوب الجديد في تقديم الخدمات العامة هو تجسيد حقيقي لاستغلال التقنية في اشباع الحاجات العامة وتمثيل حقيقي لتقنية فنتك التي تهدف الى تحقيق الصالح العام ويعود بنفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين وليس فرداً معيناً بالذات أو فئة معينة.

## المبحث الثاني

## خصائص الفنتك

تتميز الفنتك بمجموعة من الخصائص التي تميزها من غيرها من التقنيات الأخرى، لذا سنخصص هذا المبحث للحديث عن هذه الخصائص في عدة مطالب تتساوى عددها مع خصائص الفنتك وكما يأتي:-

### المطلب الأول

### الشمولية

على الرغم من أنَّ الخدمة المالية المصرفية هي النطاق الرئيس لتطبيق الفنتك بيد أنَّ ذلك لا يعني أنها تقتصر عليها فقط بل تمتد الى المجالات الأخرى وكذلك الأساليب

الإدارية[١]،وهذا يعود الى الطبيعة الشمولية التي تتصف بها الفنتك مما يجعلها قابلة للتطبيق على جميع المجالات والأساليب الإدارية من ناحية والوصول لجميع الافراد من ناحية أخرى بحيث يتمكن كل فرد من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الفنتك دون أن تقتصر على فئة معينة كأن يكونوا ذو دخل معين أو من طائفة معينة كالموظفين على سبيل المثال، بل يسري ليشمل كل فرد في الدولة يرغب في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة، ففي الخدمات المالية التقليدية يقيم العميل على أساس حجم دخله أو ملكيته أو رأسماله مما يجعل هذه الخدمات تقتصر على فئة معينة، لكن الفنتك وشركاتها يستهدفون جميع الفئات والطبقات حيث تقوم بتعزيز امكانياتها وإعادة تصميم المنتجات بشكل يلائم جميع المستخدمين وبالأخص ذوي الدخل المحدود منهم[٢]، إن الطبيعة الشمولية للفنتك تقضي بإمكانية تطبيقه على جميع القطاعات والمجالات كالقضاء[٣] والصحة والتعليم والبلدية( كدفع رسوم منح الاجازات والتراخيص الخاصة بفتح المحلات والمهن التي تستوجب مزاولتها الحصول على اذن من الإدارة والجهة المختصة) والبنوك والبريد والمواصلات وغيرها الكثير من القطاعات المختلفة في الدولة باستخدام تقنية البلوك تشين التي تساعد في تسهيل تقديم الخدمات المالية وتحسين الأساليب الإدارية.

## المطلب الثاني

## المرونة

تتميز الفنتك أو بالأحرى شركات الفنتك بالمرونة وقدرتها على تحمل التكاليف، حيث تقدم شركات الفنتك عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة

[١] سعيدة حرفوش: التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، بحث منشور في مجلة آفاق علمية، المجلد١١، ع٣، الجزائر، ٢٠١٩، ص٧٣٠.

[٢] د. مليكة بن علقمة ود. يوسف سائحي: دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاعات المالية والمصرفية، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد٧، ع٣، الجزائر، ٢٠١٨، ص٩٢.

[٣] حمود مليسا: دور الإدارة الالكترونية في تحسين خدمات المرافق العامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، جامعة الاخوة منتوري، كلية الحقوق، قسنطينة، ٢٠١٩، ص٣.

النظيفة كونها تتسم بالمرونة الكافية لتناسب الافراد على اختلافاتهم بشكل يومي او اسبوعي او حتى شهري[١]، فالمعلوم أنَّ شركات التقنية الناشئة والشركات الحديثة تقوم بالدخول الى الأسواق بابتكار او تغيير الأسواق او الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المالية التقليدية[٢]، وقد يتطلب الأمر نفقات باهظة لا تستطيع الدولة وموازنتها تحملها إذا ما قامت بنفسها بتقديم هذه الخدمات لذا توليها لشركات الفنتك عن طريق الاستثمار لتقوم بتقديمها مستخدمة بذلك احدث التقنيات والابتكارات المالية وبأحسن الطرق بغض النظر عن ضخامة تكاليفها اذ تستطيع ان تقوم بصرف مبالغ طائلة يتطلبها تقديم هذه الخدمات؛ وذلك بسبب مرونتها فهي لها القابلية على تمويل انفاقها وتحمل التكاليف، لذلك يتصف الفنتك بالمرونة.

## المطلب الثالث

## السرعة

إن التحليلات القوية لشركات الفنتك تسمح بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة[٣]، فإذا ما قارناه بالطرق التقليدية في تقديم الخدمات المالية نجد أنَّ هناك فرق شاسع من حيث السرعة فغالباً ما تكون الإجراءات التقليدية المتبعة في تقديم الخدمات المالية بطيئة وروتينية ومعقدة؛ إذ نلاحظ في الدول التي لازالت لم توظف التقنية في بعض الخدمات المالية لحد الآن ومن ضمنها العراق تعاني من البطء في انجاز المعاملات التي قد تستغرق ساعات وأيام بل حتى شهور بسبب الزخم الكبير خاصة في أيام الحظر الذي فرضته الحكومة لمواجهة جائحة كورونا وما ترتب عليه من تراكم الكثير من المعاملات المالية والإدارية والتي لما تراكمت أو تأخرت فيما لو وظفت الدولة التقنية في تقديم خدماتها المالية. كما أن السرعة تتمثل ايضاً بالحصول على الموافقة السريعة لاتباع سياسة جديدة أو نهج جديد أو احداث تغييرات في تقديم الخدمات المالية بالشكل الذي

[١] د. مليكة بن علقمة ود. يوسف سائحي، مصدر سابق، ص٩٢.
[٢] تقرير شركة مارمور مينا انتلجنتس المقدم الى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مصدر سابق ص٥.
[٣] د. مليكة بن علقمة ود. يوسف سائحي، المصدر السابق، ص٩٣.

ينال رضا الأفراد والتي قد لا توجد في الشركات التقليدية بسبب الإجراءات المعقدة المتمثلة بالحصول على موافقة الجهات المعنية خاصة في ظل نظم الإدارة المركزية.

فعلى سبيل المثال منذ أن تم اعلان حالة الحظر التام بسبب فايروس كورونا في العراق في شهر اذار من العام الماضي ولغاية الشهر الثامن توقفت الكثير من المعاملات المالية والإدارية الخاصة بالأفراد كعقود الزواج وإصدار هوية الأحوال المدنية لحديثي الولادة والجنسية العراقية والبطاقة الوطنية وسحب شهادات ووثائق الطلبة الخريجين مما تسبب في عرقلة الكثير من الأمور الخاصة بالمواطنين، لكن لو أن الدولة كانت تعمل بالفنتك ووظفت التقنيات في تقديم خدماتها لما حصلت كل هذه العراقيل وذلك لما يقدمه من تسهيل في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات الكترونياً دون الحاجة الى حضور الفرد الى الدائرة المختصة بل بإمكانه أن يتلقي هذه الخدمات وهو في بيته دون الحاجة لنقل أماكنه.

## المطلب الرابع

## الفنتك وسيلة وليست غاية

إن التقنية المالية ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة تستخدمها الدولة ومختلف القطاعات الخاصة لتحقيق أهدافها المتمثلة بتقديم خدماتها المالية باتباع التقنيات المالية الحديثة خدمة للأفراد والصالح العام، ونلاحظ أنَّه أصبحت للمدفوعات عبر الهاتف النقال والمعاملات الإلكترونية شعبية كبيرة في العديد من الاقتصاديات النامية في السنوات الخمس الأخيرة، حيث يتم تسليمها بجزء صغير من تكلفة الخدمات المصرفية التقليدية، وهذا يدل على أن الفنتك ليست سوى مجرد وسيلة للقيام بما كنا نقوم به دائماً بطريقة أفضل وأكثر ربحية.

كما يمكن أيضاً أن تكون الفنتك وسيلة لتعزيز الاندماج والتمكين الاقتصاديين، من خلال جذب أشخاص جدد وأعمال جديدة في مجال الوساطة المالية الرسمية، مما يزيد من تدفق رأس المال ويعزز الاستثمار. وتشير جميع المؤشرات إلى أنه يمكن القيام

بمزيد من الأعمال في هذه المجالات لأن ٤٢% من السكان البالغين في العالم (وفقاً للبنك الدولي) لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي[١].

## المطلب الخامس

## تزايد أهميتها في المستقبل

إنَّ التقدم الهائل الذي يشهده العالم في مجال التقنية والابتكارات العلمية يبشر بمستقبلٌ واعد للفنتك، اذ يسير العالم اليوم بخطى حثيثة نحو المزيد من التطورات والابتكارات العلمية والتقنيات الحديثة التي تجعل الحياة اكثر سهولة والوضع اكثر رفاهية[٢]، وسيكون لجيل الشباب المبتكرين الماليين؛ دورهم الفعال في المشاركة والتطوير والابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية، وستتاح لهم الفرصة في صناعة مستقبل الفنتك إلى جانب كبار الخبراء في التكنولوجيا المالية وفي الاستراتيجيات والموارد البشرية من مؤسسات مالية، وسيكون الاعتماد في الاستثمار الحقيقي على الطاقة الشبابية، كونهم هم الجيل الصاعد، لأن غالبية المستثمرين صغار السن ولديهم أفكار مبدعة، كذلك الحال بالنسبة للزبائن والعملاء فهم أيضاً شباب يبحثون عن منتجات رقمية وعند التفكير في الوظائف المستقبلية، فهم الشباب أيضاً وعلى الرغم من أهمية الوظائف الاعتيادية إلا أن باقي القطاعات ستنتقل للعالم الرقمي[٣].

## المبحث الثالث

## أهداف الفنتك

بينا في المطلب السابق ان الفنتك ليست هدفاً بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق هدف معين، ونرى أن هذا الهدف الاسمى لا يمكن الوصول اليه الا من خلال مجموعة

---

[١] د. يارمو كوتيلان: القوة التحويلية للتكنولوجيا المالية(الفنتك)، تقرير مقدم من مجلس التنمية الاقتصادية، بلا سنة، ص٢.

[٢] د. أحمد الدخيل، الاقتصاد السلوكي ثورة ضد المبادئ التقليدية للقانون، ط١، مكتبة القانون المقارن، العراق، ٢٠٢٠، ص٧٠.

[٣] غسان الطالب، جيل الشباب والمستقبل الرقمي المالي، مقال منشور على هذا الموقع https://alghad.com.

اهداف اخرى استخلصناها مما عرضناه في المطالب السابقة من تعاريف وعناصر وخصائص للفنتك، وهي تتجلى في المطالب التالية:-

## المطلب الأول

## تحقيق التنمية المستدامة

يهدف الفنتك الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأبعاد التالية:

١- البعد الاقتصادي: يهدف الفنتك الى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية عن طريق خلق وظائف جديدة وتنويع الإيرادات من خلال الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تعيين عدد كبير من الخريجين في الاختصاصات المطلوبة لتطوير القطاع المالي من مبرمجين ودارسي الاقتصاد السلوكي والذكاء الصناعي والتقنيات الحديثة وهندسة التكنولوجيا وغيرها الكثير من الاختصاصات المتعلقة بهذا المجال، فعلى الرغم من أنّ الفنتك سيلغي الكثير من الوظائف التقليدية لكن بالمقابل يخلق وظائف جديدة وبالتالي توفير دخل لفئات كبيرة هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى سيسهم في تنويع الإيرادات وتقليص الاقتصاد الأحادي ومشاكله، إذ تدر شركات الفنتك أرباح طائلة من خلال الاستثمار في قطاع التقنيات المالية، حيث يهدف الاستثمار إلى زيادة الثروة والعمل على تنميتها على مستوى الاقتصاد والمجتمع وبما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة[١]، كما إنَّه يؤدي إلى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة وزيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما حصل فعلاً حيث حصلت الشركات الناشئة في الفنتك من خلال استثمارها في قطاع الخدمات المالية على مبالغ استثمارية تقدر ب١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦ في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

---

١) دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص١٨.

٢) فائزة محمود شكر المشهداني، التقنيات المالية، مقال منشور على الانترنت متوفر على الرابط التالي:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showrest.aspx?fid=1&pubid=18793

فضلاً عن تحقيق الاستقرار المالي عبر استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر[١]، فالاستقرار المالي معني بتقديم حق الوصول إلى الخدمات المالية بشكل يسير وآمن، وبما يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع وبغض النظر عن نوع الخدمات التي تقدمها الدولة، فالاستقرار المالي يعني استقرار الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التنمية المستدامة[٢]، ومن دون الاستقرار المالي لا يمكن أنْ تنجح عملية التنمية المستدامة التي هي من أهداف الفنتك.

٢- البعد الاجتماعي: إنَّ التنمية المستدامة تعني من الناحية الاجتماعية السعي من أجل تحقيق استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق وهجرة الأفراد من الأرياف إلى المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والمالية في القرى والأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[٣]. وتُسهم الفنتك بقدر كبير في تحقيق هذه التنمية من خلال التقنيات والابتكارات التي توظفها؛ فمثلاً لو كانت الخدمات المالية متوفرة في القرى توفراً مساوٍ في الأقل لتلك الموجودة داخل المدن لتحقق الاستقرار السكاني فيها.. ذلك أنَّ هدف الفنتك هو تمكين إيصال الخدمات المالية الى أي مكان وإلى الافراد كافة، فكما ذكرنا في المطلب السابق؛ أن من خصائص الفنتك هي الشمولية، بحيث تعم الخدمات المالية على الأفراد كافة، وفي أي مكانٍ كانوا، وهذا يعني أنَّ تبنَّي الدولة لتقنيات الفنتك من خلال التوظيف الأمثل للتقنية المالية في تقديم خدماتها فضلاً عن أن تصل للأفراد كافة، وفي أي مكان حلّوا.. سَيُسهم في تقليل هذا التدفق السكاني لأن السبب والدافع الباعث للهجرة قد اختفى نوعاً ما، ومن الأمثلة البسيطة التي بإمكاننا أن نذكرها في هذا الموضوع هو بعد أن تبنت الدولة أسلوب الدفع الإلكتروني في توزيع رواتب موظفيها عن طريق ما يسمى بالبطاقات الممغنطة والذي يعد تطبيقاً بسيطاً من تطبيقات الفنتك؛ وبما أنَّ هذه

---

[١] د. مليكة بن علقمة، مصدر سابق، ص٩٣.

[٢] لنجه صالح حمه طاهر، مصدر سابق، ص٥٠.

[٣] د. مرتضى محمد صلاح الدين: تحقيق التنمية المستدامة عبر تقديم الخدمات الرقمية –دراسة استرشادية على المجتمع المصري، بحث منشور في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، المجلد١، ع١٩، كانون الثاني ٢٠١٨، ص١١٥.

المكاتب غير موجودة إلا في داخل المدن، وبما أنَّ هناك أعداد لابأس بها من المدارس في القرى والأرياف، وقد يكون المعلمين والمدرسين في هذه المدارس من سكنة القرية نفسها فهذا يعني أنَّ مع كل مرة يقترب فيها موعد توزيع الرواتب عليهم الذهاب لأقرب مكتب صيرفة داخل المدينة لتسلُّم راتبهم، وفي هذا مشقة إذا ما قارناه بالطريقة التقليدية المتبعة سابقاً في توزيع الرواتب وهو ما دفع الى انشاء هذه المكاتب حالياً في القرى. هذا مثال بسيط، والأمثلة كثيرة عن عدم توافر أبسط الخدمات المالية في القرى الذي يهدف الفنتك إلى إيصالها إليهم من خلال تقنياته المبتكرة.

ومن الجدير بالذكر أن شركات الفنتك في الوقت الحاضر تسعى –بل أنَّ جزءاً منها هي كذلك فعلاً– إلى أن تجعل من خدماتها عالمية بحيث لا يحدوها حدود ولا تقتصر على رقعة جغرافية معينة بل تشمل جميع دول العالم على نحو يتمكن أي فرد من أي مكان في هذا العالم أن يتمتع بالخدمات المالية التي تقدمها شركات الفنتك وهو جالس في بيته.

ونود أن نبين أن وجود فئات أمية عن هذه الخدمات في العراق يصعب الاستفادة من خدمات الفينتك، لذا على الدولة أن تسعى جاهداً في رفع تطوير الوعي التعليمي والعلمي لجميع المواطنين لاستخدام هذه التقنية بالصورة المثلى.

٣- البعد البيئي: تحمي التنمية المستدامة البيئة والموارد الطبيعية والحيوانية والزراعية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية[١]، فحماية البيئة هي هدفها الرئيس ويساعدها الفنتك في ذلك؛ إذ تهدف التقنيات المالية على تحول المجتمع نحو اقتصادٍ مراعٍ للبيئة، فتقديم الخدمات المالية باستخدام التقنيات الحديثة يسهم في تقليل التلوث البيئي ومن ثم الحفاظ على نظافة البيئة، وقد يسأل سائل كيف ذلك؟ نقول بإمكاننا أن نذكر أمثلة بسيطة تحاكي واقعنا الحالي، فمثلاً كثرة الأبنية الخاصة بفروع دوائر الدولة المتشعبة تخلف اثاراً سلبية على البيئة، فإذا ما ذهبنا الى الدوائر الحكومية في العراق نلاحظ

[١]) د. مرتضى محمد صلاح الدين، مصدر سابق، ص١١٥.

وجود أجهزة التكييف في كل غرفة من غرف البناية مع وجود أقل من ثلاثة موظفين في الأغلب الأعم، هذه الأجهزة تؤثر على البيئة تأثيراً سلبياً كونها ترفع من درجات الحرارة، ناهيك عما يسببه زخم المراجعين في الدوائر الحكومية والمصارف من سهولة انتقال الأمراض والأوبئة خاصة في الوقت الراهن مع تفشي جائحة كورونا.

## المطلب الثاني

## تحجيم الاقتصادات غير الرسمية

تتمثل الاقتصادات غير الرسمية بالأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات أو بالرقيق أو بالأعضاء البشرية أو تهريب الأموال والسلع والبضائع أو التهرب الضريبي... وغيرها من المصادر غير المشروعة التي يعمل أصحابها على إضفاء الصفة الشرعية عليها من خلال ما يسمى بعملية غسل الأموال التي تعد من أخطر الجرائم المالية لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، إذ تسهم هذه العملية في تعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي في الدولة؛ من خلال تحويل الدخول من فئة منتجة حاصلة على الدخل بطريق مشروع الى فئة أخرى غير منتجة تحصل على دخول غير مشروعة ودون وجه حق؛ منتزعة بالأساس من الفئة المنتجة في المجتمع، فضلاً عن اسهامها في انخفاض قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار أسواق المال بسبب سرعة انتقالها من سوق الى آخر عند ظهور أول بادرة خطر في اقتصاد الدولة[1]، وغيرها الكثير من الآثار الضارة على اقتصاد الدولة وحكومتها ورفاهها الاجتماعي.

إنَّ التطور السريع في وسائل الاتصال والنقل والمعلومات قد ساهم في تزايد حجم عمليات تبييض الأموال وقد أدى انتشار الوباء في تسريع التحول الرقمي بالتالي سهولة هذه العملية، وعلى الرغم من اتباع الدول أساليب عديدة لمكافحة هذه الجريمة؛ لا زال المحتالون يجدون طرق أكثر إبداعاً وذكاءً للالتفاف على الإجراءات، وفي ظل هذا التطور والتحول الرقمي السريع والتقدم التكنولوجي الهائل يمكن اللجوء الى الفنتك

[1]) شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد٣١، ع٩٤، ٢٠٠٩، ص٩٨-٩٩.

كوسيلة للحد من هذه العمليات عبر استخدام تقنياتها المتطورة وسياساتها لتحسين الأمن والخصوصية والراحة في تحديد الأشخاص عن بعد من أجل إعداد المعاملات وإجرائها مع التخفيف أيضاً من مخاطر غسل الأموال.

هذا من ناحية، من ناحية أخرى تعمل هذه التقنية على التخلص من أبرز العوامل التي تشجع هذه العمليات منها السرية المصرفية وضعف الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية، فالسرية المصرفية التي تتبعها بعض المصارف تشجع عمليات غسل الأموال باعتبار أن المصرف يتبع السرية التامة عند التعامل مع العميل وعدم الإبلاغ في حال وجود شبهة فضلاً عن ضعف رقابة الدولة على أعمال المصارف والمؤسسات المالية، لذا لو استعانت الدولة بالشركات في تقديم الخدمات المالية التي تقدمها البنوك يمكن التخلص من هذين العاملين المشجعين لعمليات الغسيل وبالتالي مكافحته، إذ تعمل تقنيات الفنتك عبر خاصية الذكاء الصناعي على تثبيت جميع المعلومات المتعلقة بمن يريد ان يودع اموال او أن يحولها وبالتالي الكشف عن أي اجراء ينبئ باحتمالية وجود عملية التبييض من خلال مراجعة المعلومات الدقيقة الموثوقة والسجلات الخاصة بكل عميل ومصادر أمواله واعتماد البرامج التقنية المستخدمة في التحليل المالي ومتابعة التطورات المتعلقة بمراحل تنفيذها. وكما ذكرنا في المطالب السابقة أن استخدام نظام الدفع الالكتروني الذي هو من أبرز سمات الفنتك يسهم في تطبيق القانون وتجنب الليونة مع المشمولين بها وتقليص التهرب الضريبي، فكل مكلف يستوجب بحلول المواعيد القانونية أن يدفع المبالغ المستحقة عليه، وهذا يعني السيطرة على التهرب الضريبي الذي هو من أهم مصادر المشمولة بالتبييض.

## المطلب الثالث

## توفير الوقت للأفراد

من أبرز أهداف الفنتك هو توفير الوقت للأفراد والمستهلكين، فالطرق التقليدية المتبعة في الحصول على الخدمات المالية تتطلب من الفرد أن يستغرق وقتاً ليس بقصير بتاتاً في تلقيها؛ فمراجعة أي دائرة من دوائر الدولة لتلقي خدمة مالية يستغرق وقتاً طويلاً خاصة في الدول التي لا تطبق الفنتك في تقديم خدماتها المالية، ففي العراق وعلى

سبيل المثال، يحتاج الفرد أن يبقى ساعات طويلة في طوابير طويلة في انتظار دوره عند الموظف المختص لسحب مبلغ من المصرف أو لإيداعه أو لتحويله، أو لدفع رسومه الدراسية، أو دفع الفواتير، أو دفع الضريبة، لكن لو كان الدفع الكترونياً فسيوفر للمستهلك كل هذا الوقت الذي يقضيه من أجل الحصول على الخدمة.

ويساعد الدفع الإلكتروني على تقليص أو اختفاء بعض الرسوم التي تفرضها المصارف التقليدية عند صرف الشيكات أو تحويل المبالغ من حساب الى آخر، وكذلك تقليل الرسوم المتأخرة التي يدفعها الأفراد عن فواتيرهم الشهرية، فضلاً عن منافع أخرى تعود على الشركة والمتمثلة بانخفاض التكاليف وزيادة إنتاجية العمل[١].ومن الجدير بالذكر أنَّ التعامل الإلكتروني ضروري جداً في الوقت الحالي في ظل تفشي كوفيد ١٩ وكوفيد ٢٠ إذ تسهم العملات الورقية بانتقالها من يدٍ إلى أخرى في نقل العدوى وانتشار الفيروس.

## المطلب الرابع

## النزاهة والتنفيذ المنهجي

يهدف الفنتك الى تحقيق النزاهة والتنفيذ المنهجي من خلال إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية في تلقي الخدمات المالية والتعقيدات الخاصة بإجراءاتها والتقليل من الغموض والضبابية ووضوح التشريعات مما يسهم في ارتفاع مستوى الثقة بين الأطراف[٢]، كما إنَّ الدفع الإلكتروني الذي هو إحدى تطبيقات الفنتك يسهم في الحد من الفساد والتحلي بالنزاهة، إذ يمنع حالات الرشوة التي تدفع للموظف مقابل الحصول على الخدمة المالية، أو ابرام صفقات مالية مشبوهة، الفساد الإداري الذي عم أغلب مؤسسات الدولة، فالفنتك تستخدم الحلول الحديثة لتحسين اجراء الخدمات المالية من

[١] د. بودي عبد الصمد ود. بوزيد عبد النور ود. عبيلة محمد: أثر توظيف نقل التكنولوجيا المالية على اقتصاديات الدول عربياً وعالمياً، بحث منشور في مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد٤، ع٢، الجزائر، ٢٠٢١، ص٤٨.

[٢] سعود بن شباب عبد العالي الشلوي: الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية الإدارية، ٢٠١٦، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص١٣.

منح القروض والاعتمادات وإدارة الأصول المالية والعمليات النقدية والمدفوعات عبر الانترنت مما يغيب عنها اللمسة الإنسانية والجرائم المرتبطة بها، بالتالي تهدف الفنتك الى تحقيق النزاهة والتنفيذ المنهجي للإجراءات الإلكترونية والتقنية في تقديم الخدمات المالية وبما يحقق المصلحة العامة.

## الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة لابد لنا من تحديد أهم الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

**أولاً: الاستنتاجات**

١- إنَّ الفنتك مصطلح انجليزي مختصر لكلمتي المالية (financial) والتكنولوجيا (technology) وهي تعني توظيف التقنية في مجال الخدمات المالية باستخدام كل ما أنتجته التكنولوجيا بغية تحسين الخدمات المالية التقليدية وتطوير النظام المالي تحقيقاً للصالح والنفع العام.

٢- للفنتك مجموعة من الخصائص التي تميزها من غيرها وهي الشمولية والمرونة والسرعة وأنها ليست غاية بل هي وسيلة تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها وغاياتها وأن أهميتها تزداد في المستقبل بسبب التطور المستمر في التكنولوجيا.

٣- تهدف الفنتك الى تحقيق التنمية المستدامة والنزاهة والتنفيذ المنهجي وتوفير الوقت للمستهلكين وتحجيم الاقتصادات غير الرسمية المتأتية من مصادر غير مشروعة كالمخدرات والاتجار بالرقيق وغسل الأموال عبر التخلص من أبرز العوامل التي تشجع هذه العمليات كالسرية المصرفية وضعف الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.

**ثانياً: التوصيات:** يوصي الباحث بما يأتي:

١- الابتعاد عن الأسلوب التقليدي في تقدم الخدمات التي تكلف الدولة نفقات باهضة في تقديمها ووقت وجهد كبير من المستهلكين لتلقيها وتبديلها بتقنيات الفنتك ، خاصة في المرافق التي يكون عليها زخم كبير من قبل المراجعين كالصحة والبلدية والقضاء والهيئة العامة للضرائب.

٢- الاستفادة القصوى من تقنية البلوك تشين التي هي احدى تطبيقات الفنتك لمكافحة جرائم غسل الأموال وتقليص الإيرادات غير الرسمية ومواجهة التهرب الضريبي من خلال تبني هذه التقنية في الدوائر الضريبية لتدوين كل المعلومات الخاصة بالمكلفين وبحيث يكون تقدير الضرائب ودفعها الكترونياً.

٣- دعم وتعزيز التقنية المالية في العراق من خلال منح تراخيص لشركات مختصة وناشئة في هذا المجال للعمل داخل الدولة لتقديم الخدمات المالية، لما يحقق الاستثمار في هذا المجال من مردودات وأرباح كبيرة فضلاً عن تنويع مصادر الدولة المالية والتخفيف من حدة آثار الاقتصاد الأحادي.

٤- الاستعداد لاستكشاف دور الخبراء الشباب في ابتكار وانتهاز الفرص الناشئة عن التطور السريع في التكنولوجيا المالية، والاستفادة من هذه الطاقات الناشئة في هذا العالم والملهمة بالتكنولوجيا، وتوظيفها في إنشاء وتطوير هذه الخدمات بدلاً من الاستعانة بأيدي عاملة أجنبية، لاسيما أنها تحتاج الى مختصين في هذا المجال، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة ومصدر دخل لهم.

**قائمة المصادر**

**القرآن الكريم**

**أولاً: الكتب**

١- د. أحمد حسين خلف الدخيل، الاقتصاد السلوكي ثورة ضد المبادئ التقليدية للقانون، ط١، مكتبة القانون المقارن، العراق، ٢٠٢٠.

٢- د.جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، ج١، ط١، منشورات ذوي القربى، قم، ٢٠٠٦.

٣- دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

٤- عبد الحق الكتاني: المغني معجم اللغة العربية، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، ٢٠١٣.

٥- د. عبد الرزاق احمد السنهوري: الوجيز في شرح القانون المدني، ج١، نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة، ١٩٦٦.

٦- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١.

**ثانياً: الرسائل والأطاريح**

١- لنجه صالح حمه طاهر: صناديق الثروة السيادية وتطبيقاتها في العراق-دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٠.

**ثالثاً: البحوث والدوريات**

١- د. أحمد خلف حسين الدخيل: العملات المشفرة بين التجريم والتنظيم، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد١، ع١، ٢٠٢٠.

٢- ايمان بومود وعواطف مطرف وشافية شاوي: ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الاسلامية العربية، بحث منشور في مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد١٠، ع١، ٢٠٢٠.
٣- بباس منيرة وفالي نبيلة: الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية- دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي-، بحث منشور في المجلة الدولية للمالية الريادية، جامعة السطيف، الجزائر، المجلد١، العدد٣، ٢٠٢٠.
٤- د. بودي عبد الصمد ود. بوزيد عبد النور ود. عبيلة محمد: أثر توظيف نقل التكنولوجيا المالية على اقتصاديات الدول عربياً وعالمياً، بحث منشور في مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد٤، ع٢، الجزائر، ٢٠٢١.
٥- سعيدة حرفوش: التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، بحث منشور في مجلة آفاق علمية، المجلد١١، ع٣، الجزائر، ٢٠١٩.
٦- سعود بن شباب عبد العالي الشلوي: الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية الإدارية، ٢٠١٦، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٧- شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد٣١، ع٩٤، ٢٠٠٩.
٨- د. مرتضى محمد صلاح الدين: تحقيق التنمية المستدامة عبر تقديم الخدمات الرقمية – دراسة استرشادية على المجتمع المصري، بحث منشور في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، المجلد١، ع١٩، كانون الثاني ٢٠١٨.
٩- مصطفى سلام عبد الرضا ومحمد مجيد جواد وحيدر محمد الكريم: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي(بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري)، بحث منشور في مجلة وارث للبحث العلمي، جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، مجلد٢، ع١، ٢٠٢٠.

**رابعاً: التقارير**

١- حمود مليسا: دور الإدارة الالكترونية في تحسين خدمات المرافق العامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، جامعة الاخوة منتوري، كلية الحقوق، قسنطينة، ٢٠١٩.
٢- تقرير شركة مارمور مينا انتلجنتس المقدم الى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
٣- د. يارمو كوتيلان: القوة التحويلية للتكنولوجيا المالية(الفنتك)، تقرير مقدم من مجلس التنمية الاقتصادية، بلا سنة.

**خامساً: المصادر الإلكترونية**

١- تقرير شركة مارمور مينا انتلجنتس المقدم الى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، يونيو ٢٠١٩، متاح على موقع المؤسسة www.Kfas.org
٢- غسان الطالب: جيل الشباب والمستقبل الرقمي المالي، مقال منشور على https://alghad.com.
٣- فائزة محمود شكر المشهداني، التقنيات المالية، مقال منشور على الانترنت متوفر على الرابط التالي:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showrest.aspx1&pubi

**سادساً: الكتب الأجنبية**

1- Sadłakowski, Dominik, Sobieraj, Anna,” The development of the FinTech industry in the Visegrad group countries, World Scientific News, 2017.